

## كميل منصور\* السلح النووي الإسرائيلي في ميزان الردع والسلام

تحاول هذه المقالة أن تكتشف الوظيفة التي أداها المشروع النووي الإسرائيلي في النطاق الإقليمي منذ خمسينيات القرن العشرين فصاعداً. ولهذه الغاية تناولت المقالة القدرة النووية الإسرائيلية في ميدان الرؤوس النووية وفي ميدان حاملات الصواريخ ووسائلها المتعددة، مثل صواريخ "لانس" و"جيريكو" و"بوبي"، ومثل الغواصات من طراز "دولفين"، والأقمار الاصطناعية من طراز "أفق". وتتعبق هذه المقالة "التحديات النووية" لإسرائيل، وهي تهديدات ممكنة مثل التهديد العراقي سابقاً، والتهديد الإيراني حالياً. وتبحث المقالة فيما تسميه "فشل الردع الإسرائيلي" ولا سيما في أثناء حرب الخليج الثانية، لتدرس بعد ذلك "عقيدة تجنب الحرب"، وهي عقيدة تنطوي على اعتبار القنبلة النووية درعاً لا سيفاً.

منذ يوم سريان مفعول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة 1970، ظل الخيار النووي الإسرائيلي يمتاز باستثنائية مزدوجة. فإسرائيل لم توقع هذه المعاهدة في حين أن 190 دولة فعلت ذلك، بما فيها جميع دول المنطقة في الشرق الأوسط. كما أن إسرائيل تتصرف كأنها تتبع سياسة ملتبسة فيما يخص خيارها النووي، بينما هي "تعلم بأن العالم كله يعلم" بحقيقة امتلاكها القنبلة الذرية. أما الدول الغربية، فقد اختارت أن تغض الطرف عن البرنامج النووي الإسرائيلي، ومن أجل ذلك، طاب لها أن تختبئ خلف الصيغة المشهورة التي شاعت على لسان القادة الإسرائيليين منذ سنة 1960: "لن تكون إسرائيل أول من يدخل السلاح النووي إلى الشرق الأوسط". غير أن عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وانتهاجها سياسة الغموض لا ينطويان على بعد دبلوماسي فحسب، بل يخفيان أيضاً قدرة نووية معينة لا بد من أنها أثرت في وتأثرت بتشكيل عقيدة إسرائيلية بشأن سيناريوهات استخدام، وعدم استخدام، السلاح النووي كرد على التحديات المفترضة التي تمثلها المنطقة المحيطة بإسرائيل. إضافة إلى ذلك، لا بد من أنه كان للقدرة الفعلية، وللعقيدة المرافقة لها، نتائج استراتيجية - سياسية على تطور العلاقات بين إسرائيل وجيرانها. سأحاول في هذه المقالة إعادة بناء العقيدة النووية الإسرائيلية وفهمها انطلاقاً من الوظيفة الفعلية التي أدتها القنبلة في ميدان العلاقات بين إسرائيل وجيرانها منذ نهاية الخمسينيات في القرن الماضي، ثم أختتم بمسألة انضمام إسرائيل إلى معاهدة الحظر في البداية، من الضروري إلقاء لمحة سريعة على القدرة النووية الإسرائيلية، أو ما يسمى عادة القنبلة الإسرائيلية، أعني الرؤوس النووية، وكذلك حاملاتها، سواء من ناحية طبيعتها أو من ناحية عددها. يقدر اتحاد العلماء الأميركيين، بعد اطلاعه على مختلف المصادر المتابعة للموضوع، عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها إسرائيل اليوم ما بين 100 و200 رأس نووي، بما فيها عدة أنواع من الأسلحة النووية التكتيكية (1) وفيما يتعلق بحاملاتها، يتوصل اتحاد العلماء إلى التقديرات التالية:

- عدد غير محدد من صواريخ أرض - أرض قصيرة المدى (130 كم/450 كغ) من طراز لانس (Lance) وصنع أميركي.
- نحو مئة صاروخ أرض - أرض جيريكو - 1 (750 - 500) Jéricho-1 (500 كغ) من ابتكار فرنسي.
- بضعة صواريخ جيريكو - 2 (4000 - 1500) Jéricho-2 (1000 كغ) طورتها الصناعة العسكرية الإسرائيلية. ويعتقد بعض المراقبين أن جيريكو - 2 مكون من الطبقتين الأوليين لقاذف القمر الصناعي شافيت (Shavit).
- صواريخ محمولة جواً أو بحراً من عائلة بوبي (Popeye) تطلق إما من الجو بواسطة طائرات مقاتلة، ويبلغ مداها ما بين 150 و350 كم، وإما من البحر بواسطة غواصات دولفين (Dolphin) من صنع ألماني، ويمكن أن يبلغ مداها 1500 كم.

لا بد من إكمال هذه اللوحة الموجزة بالحديث عن الجهود الدؤوبة لإنجاح برنامج تطوير الصواريخ المضادة للصواريخ من طراز أرو (Arrow)، ونشر أقمار المراقبة من طراز أوفيك (Offeq) التي تتيح الكشف عن نشوء تهديدات غير تقليدية في المنطقة الواسعة المحيطة بالأراضي الإسرائيلية. على الرغم من الضبابية التي تحرص على إشاعتها السلطات الإسرائيلية (بما في ذلك جرعات من المعلومات يجري بثها ببراعة متناهية من وقت إلى آخر)، وعلى الرغم من التضارب في الآراء، الذي يمكن ملاحظته من خلال مطالعة ما ينشر عن القدرة الإسرائيلية من حيث كمية الرؤوس النووية والمدى الحقيقي لحاملاتها، فإن ثمة إجماعاً لا يخالفه الشك على أن إسرائيل تتمتع، قياساً بفرنسا أو حتى بالصين، بقدرة تدميرية مفرطة في مجالها الإقليمي، وعلى أن مجموعة أسلحتها النووية تشتمل على أسلحة تكتيكية. وهذا يطرح، طبعاً، مسألة المواءمة بين برامج تطوير منظومات الأسلحة والقدرة التكنولوجية الناجمة عنها، من جهة، وبين العقيدة التي تواكب كل ذلك أو تشكل قاعدة له، من جهة أخرى.

### استعمالات القنبلة

في البداية، أي منذ أواخر الخمسينيات، جرى تبرير الخيار النووي بكونه خيار "الملاذ الأخير". إذ كان يطيب لأوساط رئيس الحكومة الإسرائيلية، دافيد بن - غوريون، تسليط الضوء على التباين بين إسرائيل وجيرانها، سواء من الناحية الجغرافية أو الديموغرافية: رقعة صغيرة من الأرض بلا عمق استراتيجي في مقابل فضاء عربي شاسع؛ سكان إسرائيليون لم يبلغ عددهم مليونين بعد في مقابل نحو مئة مليون عربي. وكان من السهل أيضاً على المسؤولين الإسرائيليين الزعم أمام الغرب أن ثمة فجوة سياسية هائلة بينهم وبين العرب: فهناك من جهة، ديمقراطية ترنو إلى السلام، ومن جهة أخرى طغاة مستبدون عازمون على تدميرها. وكان من الممكن حتى دعوة أصدقاء إسرائيل إلى تخيل سيناريو الفاجعة الكبرى، وهو إبادة كلياً على يد ائتلاف للجيش العربي يحتاج إسرائيل في آن واحد، ومن جميع الجهات. في مقابل هذه الهشاشة المفترضة، كان من شأن القنبلة الذرية أن تبدو صمام الأمان الوحيد الممكن (2). ويعتقد الاستراتيجيون الإسرائيليون في معظمهم اليوم، حين يشخصون بأبصارهم إلى الماضي، أن الاستراتيجية النووية الإسرائيلية كما خطط لها منذ البداية أثبتت أنها الاستراتيجية السليمة لأنها لم تكف عن ردع أي هجوم عربي شامل يهدف إلى تدمير دولتهم. غير أن قلة من الباحثين الإسرائيليين، من أمثال زئيف معوز، حاولت تسليط الضوء على الطابع المخادع لهذا الاستنتاج (3). وكما يكون تصوير بن - غوريون للتهديد العربي مطابقاً للواقع، يقول معوز، كان من المفروض أن يتشكل تحالف حقيقي بين العرب، وأن تقوم الدول العربية، وعلى رأسها مصر، باستعدادات عسكرية فعلية، وذلك بغض النظر عن التصريحات الرنانة للزعماء العرب في تلك الحقبة. غير أنه، كما يتابع معوز، في اللحظة التي قرر القادة الإسرائيليون أن يحصلوا على القنبلة، أي في بداية الستينيات، كان "التهديد العربي" أخذاً في التلاشي والتراجع، سواء من ناحية تشكيل التحالف أو من ناحية الجهد العسكري. ويمكننا أن نضيف إلى هذا التشكيك من جانب الباحث الإسرائيلي أن عوامل أخرى ربما أدت دوراً معيناً في الحث على تبني الخيار النووي، كالرغبة في التصرف مثل "الكبار"، أعني الدول العظمى، وفي إقامة الدليل للأخريين وللذات على أن هوة تكنولوجية واسعة تفصل إسرائيل عن جيرانها. غير أنه يجب القول إن التشكيك في جدوى القرار الإسرائيلي بتطوير السلاح النووي لا يتعلق أساساً بانعدام تلاؤمه مع الأوضاع السائدة خلال مرحلة اتخاذ القرار. فحتى لو سلمنا بأن اللجوء الإسرائيلي إلى الخيار النووي كان نتيجة إحساس فعلي بضرورة الحيطة إزاء السيناريو الأسوأ على المدى البعيد، مهما تكن إمكانات حدوده مستبعدة، فإن هذا لا يكفي لتأكيد جدوى القرار الإسرائيلي. ويتطلب الحكم على هذه الجدوى معرفة ما إذا شكل البرنامج النووي الإسرائيلي، ومن ثم الامتلاك الفعلي للقنبلة، رادعاً حقيقياً لدول المنطقة، وبأية طريقة، منذ أواسط الستينيات حتى يومنا هذا.

كل شيء يشير، بداية، إلى أن مصر منذ نهاية الخمسينيات لم تكن غافلة عن أن مفاعل ديمونا يمكن تحويله للاستخدام العسكري، وقد ورد ذكر هذه المسألة في خطاب للرئيس جمال عبد الناصر نفسه، في كانون الأول/ديسمبر 1960. وفي سنة 1963، عرض مبعوثون للرئيس الأميركي جون كينيدي على عبد الناصر أن تقوم واشنطن بمراقبة وتفتيش البرنامج النووي الإسرائيلي في مقابل تجميد الجهود المصرية الهادفة إلى تطوير صواريخ باليستية. ويبدو أن الرئيس المصري أجاب على هذا العرض بالقول إن سياسة مصر تجاه إسرائيل ليست سوى سياسة دفاعية، وإن إنتاج إسرائيل المواد الانشطارية بغية الاستخدام العسكري سيدفع مصر إلى أن تستبق

الأمر عن طريق "حرب وقائية" (4) والواقع أنه إذا كانت مصر تصرفت خلال الأعوام اللاحقة دون مستوى هذا الإنذار الذي أطلقه الرئيس عبد الناصر، فإن ذلك لم يكن بسبب الردع الذي شكلته القنبلة الإسرائيلية، وإنما لأن الكبرياء التي يعبر عنها في الاتصالات الدبلوماسية تدفع أحياناً إلى اتخاذ مواقف قد تكون عفوية ولا تؤدي بالضرورة إلى التخطيط في اتجاه برامج عملية. فلو كان القادة المصريون ارتدعوا من القنبلة الإسرائيلية المتوقعة، ولو كانت سياستهم الدفاعية في الوقت نفسه ناجمة عن تخطيط إرادي، لكانوا عززوا قدرتهم العسكرية التقليدية كي يكون في إمكانهم التصدي للتفوق الإسرائيلي التقليدي (بدلاً من أن يرسلوا ثلث جيشهم، على سبيل المثال، ليقاوم في اليمن). هذا لا يعني، طبعاً، أن الردع الإسرائيلي لم يفعل فعله، لكنه كان محصوراً في إطار الميزان العسكري التقليدي. أما احتراس إسرائيل فيما يتعلق بإعلان برنامجها النووي العسكري (وهو ما يوصف بسياسة الغموض)، فلم يضيف إلى الردع أي شيء، كما يزعم، لكن قلة التصريحات الإسرائيلية في هذا المجال كانت بالأحرى تلائم مصر الناصرية الحساسة تجاه ردا الفعل التي قد تصدر عن الرأي العام العربي.

كما هو معروف، طلبت القاهرة في أيار/مايو 1967 إلى قوات الطوارئ الدولية الانسحاب من مواقعها في سيناء، وشرعت في نشر الجيش المصري مكانها، كرد على التهديد الإسرائيلي لسورية. لقد شكلت الخطوة المصرية، بلا ريب، خرقاً للوضع الراهن، وفي الوقت ذاته تحدياً للردع التقليدي الإسرائيلي، على الرغم من أنها كانت من وجهة نظر مصر عرضاً للقوة ذات طابع سياسي أساساً. وفي هذا الصدد لا يبدو أن الخيار النووي الإسرائيلي شكل عاملاً مؤثراً في عملية صنع القرار في القاهرة إزاء إسرائيل خلال ذلك الشهر البالغ الأهمية. غير أن الإحساس في تل أبيب لم يكن على هذا النحو، مثلما بات معروفاً الآن. فقد شكل الاهتمام بحماية مفاعل ديمونا عاملاً من العوامل التي دفعت القادة الإسرائيليين إلى شن هجومهم "الوقائي" في بدايات شهر حزيران/يونيو. ويبدو أيضاً أن مهندسي مفاعل ديمونا فعلوا القدرة النووية الإسرائيلية بأن "ارتجلوا" جهازين نوويين قابلين للتفجير. (5) ونحن نهمل حتى الآن ما إذا كان القادة الإسرائيليون قد هددوا الرئيس عبد الناصر في السر بضربة انتقامية نووية إذا ما قرر القيام بهجوم شامل على الأراضي الإسرائيلية.

مهما يكن الأمر، فإن النصر الإسرائيلي الصاعق واحتلال أراض عربية جديدة دفعا مصر وسورية إلى القيام بمجهود عسكري جوهري - لكن هذه المرة مخطط له ومبرمج. وبطبيعة الحال، سيكون مثيراً للسخرية مجرد التفكير في أنه كان من الممكن أن يردع أي تهديد نووي إسرائيلي هذين البلدين (اللذين كانا من أوائل موقعي معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة 1968) عن القيام بمجهودهما العسكري. فقد بات الهدف الذي سعى له هذان البلدان استعادة سيناء والجولان المحتلين، وذلك باستخدام القوة إذا لزم الأمر. وإذا كان من الممكن وجود ظل من الشك فيما يتعلق بالنوايا العربية حتى سنة 1967 بصدد احترام سلامة أراضي دولة إسرائيل، فإن هذا الشك لم يعد مسموحاً به بعدئذ، وخصوصاً سنة 1973، حينما بادر الجيشان المصري والسوري إلى شن الحرب. ومن الضروري التشديد هنا على أنه لم يكن هناك أي بعد نووي للمحاولة السورية - المصرية لاستعادة الأراضي التي لم يكن مضى سوى أعوام قليلة على احتلالها. فإذا كان هدف الردع النووي الإسرائيلي حماية حرمة البيت الإسرائيلي الحصري (أي دولة إسرائيل ضمن حدودها عشية 5 حزيران/يونيو 1967)، فقد كان ذلك عديم الأهمية إزاء المحاولة السورية - المصرية استعادة ما هو خارج حرمة هذا البيت. ومع ذلك، فإن ردة فعل القادة الإسرائيليين حينذاك تجاه الهجوم المفاجئ وصدمة الخسائر في المعارك التي حدثت ما بين 6 و8 تشرين الأول/أكتوبر، كانت اتخاذ إجراءات "تأهب نووي" ونشر صواريخ جيريكو القادرة، كما هو معروف، على حمل رؤوس نووية. ويعتقد البعض أن نشر هذه الصواريخ كان يهدف إلى الضغط على الإدارة الأميركية كي تتخذ القرار بتزويد الجيش الإسرائيلي أسلحة وذخائر بأسرع وقت ممكن. لكن أياً كان سبب ذلك، فمن غير الممكن ألا نلاحظ عدم التلاؤم بين إمكان نشر سلاح "الملاذ الأخير" وبين طبيعة التهديد المصري - السوري.

أما التحدي النووي الحقيقي الأول الذي واجهته إسرائيل، فقد جاء من خارج دول المواجهة المباشرة، حينما رغب العراق في اقتناء مفاعل نووي للأغراض السلمية بمساعدة فرنسا. والعراق، الذي كان أحد موقعي معاهدة الحظر كان يتطلع، على الأرجح، إلى التوصل إلى القدرة على تطوير السلاح النووي إذا لزم الأمر، من دون أن يعني ذلك حتماً الشروع في عملية إنتاج السلاح نفسه، وهذا ما يسمى بلوغ "العتبة النووية"، على غرار دول مثل اليابان وألمانيا وإيطاليا التي قد تحتاج إلى عام أو عامين لإنتاج السلاح النووي إن قررت ذلك. على كل حال، يبدو أن التهديد بالنسبة إلى العراق كان يكمن في إيران أكثر مما في إسرائيل. غير أن تدمير الطيران الإسرائيلي مفاعل أوزيراك في حزيران/يونيو 1981، الذي صفق له كثيرون حينذاك، أوجع الطموحات العراقية بدلاً من أن يخمدتها.

فأضحى الهدف العراقي هذه المرة عسكرياً بلا شك، وجرى تغليفه بأكبر قدر من السرية. هنا أيضاً، هل هذا دليل نجاح الردع النووي الإسرائيلي؟ أعتقد أن العكس تماماً هو الصحيح. فالجهد العراقي بعد سنة 1981 وحتى بداية عقد التسعينيات يمكن اعتباره مسعى لتحقيق الردع المتبادل مع إسرائيل، مثل الردع المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً.

غير أن المسعى العراقي للتوصل إلى حالة الردع المتبادل مع إسرائيل لم يكن خالياً من عناصر زعزعة الاستقرار. فمن أجل أن يكون الردع المتبادل عاملاً إيجابياً في الاستقرار، من الضروري، بعد سباق مديد ومتراقب بأزمات محفوفة بالمخاطر وبفترة تعلم سياسية قاسية، أن ينال من الطرفين كليهما الاعتراف بأنه فعلاً كذلك، أي الاعتراف به كردع متكافئ. وتلك هي، على سبيل المثال، الحال بين الهند وباكستان. أمّا العراق في حالتنا، فلم يبلغ يوماً نهاية شوط السباق، على الرغم من ادعاء زعيمه في ربيع سنة 1990 أن بلده كان يملك القدرة على تدمير نصف إسرائيل إذا ما هاجمت العراق. من الجدير بالذكر هنا أن تلك الفترة كانت تشهد حملة إعلامية صاخبة جداً أطلقتها تل أبيب وواشنطن ولندن (بشأن قضية المدفع العراقي العملاق مثلاً). وربما كان الرئيس صدام حسين يشير إشارة ضمنية إلى الصواريخ العراقية وإلى السلاح الكيماوي، لكن مهما يكن ما أشار إليه، فقد كانت إسرائيل حينذاك أمام تحدي الحفاظ على وضعها الاستراتيجي المهيمن وقدرتها الردعية النووية الأحادية الجانب. وكان ذلك يتطلب منها النظر ملياً في إمكان المبادرة إلى عمل عسكري، معتمدة في ذلك على تفوقها التقليدي وعلى قدرتها على أن تصيب بدقة أي هدف عراقي أو عربي. إذ إنه من زاوية التوازن الاستراتيجي المحض، كان من الممكن أن يراود إسرائيل إغراء أن تضرب أولاً قبل أن يغدو التهديد العراقي أكثر صدقية فعلاً.

مع ذلك، فإن شيئاً من هذا لم يحدث، إمّا لأن القادة الإسرائيليين كان يخالجهم شك في قدرتهم على إزالة التحدي العراقي عبر ضربات وقائية، وإمّا لأنهم كانوا ينتظرون لحظة ملائمة للقيام بذلك. لكن وقوع الاجتياح العراقي للكويت، الذي أدى إلى التدخل العسكري الأميركي، وفر على القادة الإسرائيليين مأزق اتخاذ القرار الملائم، أو ربما السقوط في إخفاق. ويجب الإشارة إلى قول المحرر العسكري لصحيفة "هآرتس"، زئيف شيف، غداة الهزيمة التي تكبدها العراق على يد الجيش الأميركي، إن الحرب كانت "معجزة لإسرائيل تقريباً"، موحياً بذلك أن صعوبة إزالة التحديات التي كانت تواجه الردع الإسرائيلي قبل الاجتياح العراقي للكويت كانت أكبر مما كان يُسلم به آنذاك. (6) ومن المؤكد أيضاً أن كون العراق أطلق صواريخه في اتجاه الأراضي الإسرائيلية خلال الحرب، وكون واشنطن طلبت بحزم من تل أبيب الامتناع من الرد، يشيران إلى فشل الردع الإسرائيلي التقليدي والنووي سواء بسواء. وربما من المناسب هنا، من زاوية التحليل الاستراتيجي، استخلاص العبرة، سواء على مستوى المراقبين أو على مستوى اللاعبين أنفسهم، بأن التحليلات أو السياسات بشأن موازين القوى والردع التي تبني على مستوى نظام إقليمي معين تظل مشوهة وبعيدة عن الواقع إن لم يؤخذ بعين الاعتبار إمكان أن يكون النظام الإقليمي المعني مخترقاً من جانب قوة أو عدة قوى خارجية عظمى. فالقادة العراقيون، باجتياحهم الكويت، وتسببهم بإثارة التعبئة العسكرية الأميركية ضدهم، تعلموا هذا الدرس على حسابهم وعلى حساب الشعب العراقي. كما أن إسرائيل ذاتها لم تتمكن من تطوير قدراتها التقليدية والنووية إلا بفضل الدعم الفرنسي الفعال قبل سنة 1967، وبفضل الدعم أو التساهل الأميركي منذ نهاية الخمسينيات.

لم يكن فشل الردع الإسرائيلي الذي تجلّى عبر أزمة الخليج في الفترة 1990 – 1991 فشلاً موضوعياً فحسب، بل كان فشلاً ذاتياً أيضاً. وهذا أشد خطورة طبعاً، ما دام الردع لا يهدف إلى العقاب وإنما إلى التحذير، الأمر الذي يعني أنه يتضمن بالضرورة، كي يؤتي ثماره، علاقة سيكولوجية بين الرادع والمردوع. وهنا أظهر القادة السياسيون والعسكريون في إسرائيل شكوكاً عميقة بشأن استراتيجيتهم بالذات منذ لحظة انهماكهم في توفير الحماية من الأسلحة الكيماوية للأسر في منازلها، وبثوا الهلع في نفوس شعبهم (لم يحدث هذا في سنة 1991 فقط، بل أيضاً في سنة 2003 مع بداية الغزو الأميركي للعراق)، واندفعوا إلى تطوير منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ. هذا لا يعني، طبعاً، أنه لم يكن ينبغي للمسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين الانشغال بحماية مواطنيهم، لكنهم فعلوا ذلك، في الحالتين المعنيتين كليهما، على حساب تماسك استراتيجيتهم النووية، وربما على حساب فعاليتها. فلنحاول أن نفهم لماذا.

## أية حرمة للبيت الإسرائيلي؟

يبدو لي أن تخبط الإسرائيليين فيما يشكل وما لا يشكل جزءاً من أراضي دولتهم، أو من "حرمة" بيتهم (إضافة إلى الموقف المتعطر الذي ينجم عن التفوق العسكري الكلاسيكي)، هو السبب الرئيسي في ظهور الشكوك والتساؤلات بشأن الاستراتيجية النووية الإسرائيلية. فبعد حرب 1967، قام اللاعبون الرئيسيون الثلاثة في الجانب العربي المواجه لإسرائيل بالموافقة المتدرجة على فكرة سيادة إسرائيل الكاملة على أراضيها، ضمن الحدود التي كانت قائمة عشية الحرب. وافقت مصر في البداية، ثم تلتها سورية، وأخيراً الفلسطينيون (بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية) ربما ببطء، لكن بنحو مؤكد لا لبس فيه. فبالنسبة إلى هؤلاء اللاعبين الثلاثة، وإلى معظم الدول العربية اللاحقة بهم، فإن فكرة إنهاء الصراع مع إسرائيل تخضع لمعادلة بسيطة: السلام في مقابل استعادة الأراضي المحتلة منذ سنة 1967. إن هذا التحول في نظرة الفاعلين الرسميين العرب إلى كيفية تسوية الصراع مع إسرائيل، ظل ثابتاً على مر الزمن من دون أن يعني بطبيعة الحال اعترافاً بالشرعية التاريخية للمشروع الصهيوني، وإنما فقط، وبوجه التحديد، استعداداً للاعتراف القانوني بدولة إسرائيل في إطار معاهدة سلام. والمشكلة هي أن هذا الاستعداد العربي للتسوية لم يكن هناك ما يماثله لدى الجانب الإسرائيلي. حسبنا أن نذكر التصريح الشهير الذي أدلى به موشيه دايان بعد حرب 1967 وقال فيه إن شرم الشيخ من دون السلام أفضل من السلام من دون شرم الشيخ، وأن نذكر أيضاً ضم القدس الشرقية، والاستيطان المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، وتطبيق القانون الإسرائيلي على أراضي الجولان. أما معاهدة السلام المنفصلة التي وقعتها إسرائيل مع مصر سنة 1979 بعد صدمة حرب 1973، فلم يكن هدفها فقط إخراج الدولة العربية الأقوى من ساحة الصراع فحسب، بل أيضاً التعويض عن انسحاب إسرائيل من سيناء بتعزيز سيطرتها على الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

كان من الممكن، مع ذلك، أن يشكل امتلاك إسرائيل القنبلة الذرية، بالإضافة إلى تفوقها الذي لا جدال فيه على صعيد الأسلحة التقليدية، مبرراً لعقيدة تجنب القتال. ماذا نعني بهذا التعبير؟ إن "عقيدة تجنب القتال" تنطوي على فكرة أن القنبلة الذرية هي درع وليست سيفاً، هي أداة للدفاع وليست للهجوم، هي وسيلة للردع والحفاظ على البقاء وليست للإكراه والانتصار على العدو. والفكرة مبنية على أن السلاح النووي ليس سلاحاً عادياً يستعمل في ميدان المعركة لحسمها من الناحية العسكرية العملاقة، وإنما هو سلاح من شأنه إذا ما أُطلق على أراضي العدو أن يتسبب بإبادة عشرات أو مئات الآلاف من المدنيين العزل. من هنا، تستبعد عقيدة تجنب القتال تطوير أسلحة نووية تكتيكية مخصصة لميدان المعركة، وذلك من أجل الحفاظ على الفجوة السيكلوجية السحيقة بين السلاح النووي والسلاح التقليدي. كما أن العقيدة تستبعد تطوير أنظمة مضادة للصواريخ الباليستية، وذلك كي لا يغري طرف بالمبادرة إلى هجوم نووي إذا ما اطمأن إلى أنه يستطيع حماية أراضيه عن طريق الأنظمة المضادة للصواريخ التي قد يطلقها العدو كرد على هجوم الأول. بالخلاصة، إن عقيدة تجنب القتال تجعل القنبلة النووية سلاح الملاذ الأخير، أو سلاح حماية ما سميناه حرمة البيت، وخصوصاً في ظل امتلاك طرفين متصارعين القنبلة (الردع المتبادل)، وقد كان للعقيدة أثر لا يستهان به في الاتفاقيات والتفاهات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً.

يمكننا الآن العودة إلى الحالة الإسرائيلية والقول إنه كان من الممكن أن يتبنى القادة الإسرائيليون عقيدة عدم استخدام سلاح نووي من أجل "تحريم" الاعتداء على الأراضي الإسرائيلية ضمن حدود ما قبل حرب 1967، وهذا ما كان من شأنه أن يشجع على فكرة الانسحاب من الأراضي المحتلة من خلال مفاوضات جديّة مع سورية ومع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يؤدي بدوره إلى جعل امتلاك إسرائيل القنبلة غير ضروري في شرق أوسط يسوده السلام. بدلاً من ذلك، وعلى الرغم من مسار مدريد منذ سنة 1991 واتفاق أوسلو، فإن الصراع العربي - الإسرائيلي ازداد حدة: مواصلة احتلال الجنوب اللبناني (حتى سنة 2000)، وفشل المفاوضات فيما يتعلق بالجولان، وتفاقم الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، واستمرار سياسة التساهل الأميركية تجاه إسرائيل، وتجدد الاستراتيجية الأميركية العدوانية في الشرق الأوسط قاطبة. وبعد أن تسببت إسرائيل بإضعاف اللاعبين العرب المستعدين للمفاوضات، ها هي تساهم من تلقاء نفسها في توسيع حلقة خصومها فيما يتخطى العروبة: محور إيران - سورية - حزب الله؛ صعود "حماس"؛ حركات إسلامية بأشكال متعددة. ويجب أن نضيف أنه، على غرار فترة المد القومي العربي في الخمسينيات والستينيات في القرن الماضي، يؤدي الاستنكار الذي يثيره السلوك الإسرائيلي لدى الرأي العام العربي الإسلامي دور الكرة التي يستغلها اللاعبون الإقليميون بغية تسجيل نقاط في حلبة التنافس فيما

بينهم (على سبيل المثال، التنافس بين إيران والمملكة العربية السعودية، أو الصراع الضاري بين إسلامي القاعدة والعربية السعودية).

ما الذي يعنيه كل هذا على صعيد استراتيجيا إسرائيل النووية؟ يبدو لي أن إحجامها عن تعيين حدود الدولة، إلى جانب ما ينجم عن ذلك من توسع رقعة الصراع من حيز عربي (كدول وكأيديولوجيا) إلى حيز عربي - إسلامي (كدول وكأيديولوجيا أيضاً)، يؤدي إلى أمرين رئيسيين: فهو من جهة يخلق شعوراً بعدم الثقة لدى الإسرائيليين تجاه عقيدتهم النووية بالذات، ومن جهة أخرى يهدد بزعزعة الضوابط في علاقات الإسرائيليين بخصومهم. فلننظر إلى هاتين النتيجتين من وجهة نظر إسرائيل أولاً، ثم من وجهة نظر خصومها ثانياً.

بالنسبة إلى إسرائيل، فإن من شأن عدم تعيين حدود "حرمة البيت" في ظل استمرار الصراع وتوسعه، أن يجعل قراءة الإسرائيليين لطبيعة التهديد محاولة عسيرة: كيف يمكن التمييز بين أولئك الخصوم الذين يستخدمون العداة تجاه إسرائيل كورقة في ساحة التنافس الداخلي أو الإقليمي، وبين أولئك الذين لا يتطلعون إلا إلى استعادة الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، أو الذين يريدون استمرار الصراع للوصول إلى إقامة دولة ثنائية القومية على كامل التراب الفلسطيني، أو الذين يريدون التحرير الكامل؟ إن هذا يؤدي بالقادة الإسرائيليين إلى المبالغة في طبيعة التهديد؛ إلى تغذية الخوف من أن أي تنازل من جانبهم إنما هو اعتراف بالضعف؛ إلى السعي الدؤوب للحفاظ على التفوق والغلبة على كل الجبهات وصد كل أنواع التهديد؛ إلى مقاومة أية محاولة عربية إسلامية للحصول على التكنولوجيا النووية مع ما تعني المحاولة من تقدم نحو تحقيق الردع المتبادل؛ إلى توسيع دائرة ترسانتهم من مختلف منظومات الأسلحة الممكنة تبعاً لرغبات "مجمع تكنولوجي - عسكري"، على غرار منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ والأسلحة النووية التكتيكية، الأمر الذي من شأنه أن يدخل هذا الأخير كسلاح قتالي في حالة الشك في القدرة على حسم القرار فوق أرض المعركة بالوسائل التقليدية.

أمّا من وجهة نظر خصوم إسرائيل، فكون هذه الأخيرة تتمتع بالتفوق العسكري التقليدي وتمتلك القبلة وتتمسك بالأراضي المحتلة بشكل، في المقابل، عاملاً ضاعطاً نحو اتخاذ استراتيجيات متعددة الأوجه بحسب الفاعلين المعنيين: قنابل بشرية وقصف صاروخي بدائي ومقاومة محلية (مثال الفلسطينيين)؛ صواريخ ذات مدى قصير ومتوسط (مثال حزب الله)؛ دفاع نشيط يجمع بين حرب العصابات والحرب الكلاسيكية ضد أي اجتياح (مثال حزب الله سنة 2006، يتم محاكاته ربما في التكتيكات السورية)؛ صواريخ بعيدة المدى مع إمكان حمل رؤوس كيميائية (مثال سورية)؛ تطوير برنامج نووي مدني وإمكان تحوله إلى عسكري (إيران). يعني ذلك كله أن قدرة إسرائيل النووية لا تشكل أية إضافة إيجابية إلى تفوقها التقليدي الذي لم يستطع أصلاً أن يشكل عامل ضبط للصراع في غياب مسار سلمي حقيقي.

إن التردد (أو التخطي) الذي تبديه إسرائيل حيال استراتيجيتها النووية مرتبط بالتأكيد بسياسة "الغموض" الشهيرة بشأن امتلاكها القبلة، هذه السياسة التي نالت أجزل الثناء في الغرب على نحو يثير الاستغراب. والواقع أن هذه السياسة لا تعني الغموض وإنما "اللاشفافية" (7) أو تمويه الواقع. لقد أتاح هذا التمويه لتل أبيب لا توفير ذريعة مريحة للتساهل الأميركي (والأوروبي) بصد ما تفعله في هذا الميدان فحسب، بل أدى أيضاً إلى منع أي نقاش عام داخل إسرائيل في شأن هذه المسألة (8) تكمن أهمية النقاش العام فيما يتعلق بهذه القضية في أنه يساهم أولاً في تحديد مضمون الإشكاليات المرتبطة بالسلح النووي وأبعادها، ويخلق ثانياً إجماعاً أو توافقاً بالتدريج، ويجعل ثالثاً المسؤولين السياسيين والعسكريين عرضة للمساءلة بشأن كل ما يقولونه ويفعلونه، ويولد رابعاً عقيدة علنية و يقيناً لدى الذات والآخرين بصد سيناريوهات استخدام السلح النووي وعدم استخدامه. أجل، من الممكن نظرياً أن يكون قد تم في السر تطوير عقيدة محددة بإحكام (مثال "الرد المرن"، أو "الرد النووي المتدرج"، أو "إطلاق قنبلة ذرية تكتيكية كإندازار") على يد الاستراتيجيين الإسرائيليين، لكن العقيدة النووية، إذا كانت سرية، تبقى عصية على الفهم من جانب الخصوم الذين لا يستطيعون إذ ذاك معرفة الخطوط الحمر التي يؤدي تجاهلها إلى التسبب بأزمة نووية خطيرة، كما أن العقيدة النووية السرية لا تلزم في الواقع المسؤولين السياسيين والعسكريين إذا ما نشبت أزمة. وفي اعتقادي فإن عقيدة سرية في الميدان النووي تعادل غياب أية عقيدة.

من اللافت للنظر أن تفكيراً جديداً بدأ يتبلور لدى النخبة التي تعنى بالشؤون الاستراتيجية في إسرائيل بمناسبة ما يصور كتحذير نووي إيراني، فحواه الآتي: إذا فشلت الضغوط الدولية على إيران في المجال النووي وأحجمت الولايات المتحدة وإسرائيل، لأي سبب كان، عن القيام بضربة عسكرية ضدها، فلا مناص من أن تعترف إسرائيل بنشوء وضع الردع المتبادل مع إيران، ومن أن تزيل حالة عدم اليقين فيما يخص سيناريوهات اللجوء إلى السلح النووي

عن طريق إعلانها الخطوط الحمر التي لن تسمح بتجاوزها. بكلام آخر: إذا حدث ذلك، تكون إسرائيل قد تبنت عقيدة نووية علنية. وبطبيعة الحال، من المبكر جداً تصور أثر هذا الإمكان في مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي، ما دامت الأزمة الإيرانية لم تحسم.

يمكننا الآن أن نختتم بالعودة إلى مسألة انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. قد يعتقد البعض أن المعاهدة كان لها فائدة مزدوجة لإسرائيل: فمن جهة، سمح لها عدم توقيعها، مثلما رأينا، بإبقاء خياراتها مفتوحة. ومن جهة أخرى، وعلى نحو معكوس، فإن توقيع المعاهدة من جانب الدول المجاورة أتاح لإسرائيل الاستفادة من القيود التي تفرضها المعاهدة على هذه الدول. لكننا رأينا أيضاً أن هذا "الوزن بميزانين والكيل بمكيالين" سببا حالة من عدم الاستقرار في ربوع المنطقة، إذ دفعا دولاً مثل العراق إلى تبني الخيار النووي، وإيران إلى القيام بخطوات نحو هذا الخيار، وكانا أحد العوامل التي سببت الكوارث للعراق منذ سنة 1990. كما أنهما يوشكان أن يسببا أزمة دولية خطيرة مع إيران. من هنا ليس للدول الغربية بديل آخر غير الضغط على إسرائيل كي تنضم إلى المعاهدة، إذا ما أرادت أن تعامل جميع دول المنطقة وفقاً للمبادئ نفسها، وأن تتأكد منها في الوقت نفسه أنها ستحترم التزاماتها الدولية نصاً وروحاً. وبطبيعة الحال، يجب أن يتم أي انضمام من جانب إسرائيل إلى المعاهدة على قاعدة أنها ستتحول إلى دولة غير نووية، وليس كما يقترح البعض، بصفتها دولة نووية. فمن شأن هذا الإمكان الأخير، الذي ينطوي على منح إسرائيل مكانة الدول العظمى الخمس، وربما أيضاً على الاعتراف بالمكانة ذاتها لباكستان والهند، أن يفرغ معاهدة الحظر من أي مضمون على المستوى العالمي، وأن يتسبب بإسقاطات بالغة السلبيّة على المستوى الإقليمي.

بقي أن نقول إنه سيكون من السذاجة الاعتقاد أن انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير نووية يمكن أن يتم من دون صعوبات. والحجة - أو الذريعة - التي تستخدمها إسرائيل، بدعم من القوى الغربية، هي أن الدولة اليهودية مهددة بالخطر. فإذا كان الحال هكذا سيكون الواجب الرئيسي الذي يتحتم على إسرائيل وعلى القوى التي تدعمها هو البحث عن السلام. وبعبارة أخرى: من المهم كسر الحلقة المفرغة المتعلقة بالربط بين القنبلة وبين وضع إسرائيل الخاص المزعوم. وتتمثل الحلقة المفرغة في الآتي: من جهة، يجري الامتناع من مطالبة إسرائيل بالتخلي عن سلاحها النووي ما دام أمنها مهدداً، ومن جهة أخرى، يجري الامتناع من مطالبتها باتخاذ تدابير حقيقية تضمن لها أمنها حقاً (الانسحاب من الأراضي المحتلة) ما دامت قوية جداً عسكرياً. لكن من أجل كسر الحلقة المفرغة، ينبغي للدول الموقعة معاهدة الحظر، أعني المجتمع الدولي بأسره، أن تضغط على الولايات المتحدة، الحامي الرئيسي لإسرائيل، كي تبذل الجهد الحقيقي في سبيل حل مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي، ومسألة نزع السلاح النووي الإسرائيلي في آن واحد. ومثال جنوب إفريقيا يشير إلى الطريق الذي يجب اتباعه، إذ ارتبطت نهاية نظام الفصل العنصري بعملية نزع السلاح النووي. والمعضلة، للأسف، هي أن المجتمع الدولي بقواه المؤثرة ليس بهذا الوارد، على الرغم من الحديث عن التجدد الممكن للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. ■

(\*) أستاذ العلاقات الدولية وعميد كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت.

(1) أنظر: <http://fas.org/nuke/guide/israel/nuke/index.html> جرى تصفح الموقع في 2/7/2007.

(2) للاطلاع على ما نشر حديثاً عن جذور الخيار النووي الإسرائيلي، على الرغم من أنه عمل صحفي، أنظر: Michael Karpin, *The Bomb in the Basement: How Israel Went Nuclear and What that Means for the World* (New York: Simon & Schuster, 2006).

أنظر أيضاً العمل الأكاديمي الآتي الذي يعود إلى نهاية التسعينيات: Avner Cohen, *Israel and the Bomb* (New York: Columbia University Press, 1998).

(3) Zeev Maoz, "The Mixed Blessing of Israel's Nuclear Policy," *International Security*, vol. 28, no. 2 (Fall 2003).

- Cohen, op. cit., pp. 246-249. (4)
- Ibid., pp. 273-274. (5)
- Zeev Schiff, "Israel After the War," *Foreign Affairs*, vol. 70, no. 2 (Spring 1991). (6)
- Avner Cohen, "Israel's Nuclear Opacity: A Political Genealogy," in *The Dynamics of Middle East Nuclear Proliferation*, eds. Steven L. Spiegel, Jennifer D. Kibbe and Elizabeth G. Matthews (Lewiston, N.Y.: Edwin Mellen Press, 2001). (7)
- Máoz, op. cit., p. 71. (8)



مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)